الأهداف التربوية في علاقتها بالتوجهات الإيديولوجية للمدرسة الجزائرية

د. العقون مليكة

جامعة معسكر

ملخص:

تضمّن هذا المقال بصفة خاصة إشكالية البعد الايديولوجي والسياسي للمدرسة الجزائرية، من أجل توضيح وتقييم ما تم انجازه من أهداف بعد نصف قرن من استقلال الجزائر.

من خلال مناقشة أهم الوظائف المنوطة بالمدرسة، عبر النبش في هوية المدرسة الجزائرية من خلال مناقشة أهم الثوابت الوطنية المستمدة من تاريخ الثورة الجزائرية التي شكلت إحدى المنطلقات الأساسية لتأسيس المدرسة الجزائرية، ومأسسة الإصلاحات المتعلقة بها لاحقا.

Abstract :

This article included in particular the problem of the ideological and political dimension of the Algerian school.

In order to clarify and evaluate what have been done of objectives after of a half siècle since the dependence of Algeria. through the discuses of the most important national principles derived from the history of the Algerian revolution, which constituted one of the basic principles for the establishment of the Algerian school; and politic school later

تمهيد:

في اعتقادنا أن فهم سيرورة النظام التعليمي في الجزائر لا يمكن فصلها أو عزلها بشكل من الأشكال عن بعدها التاريخي المتمثل في مخلفات النظام التربوي الاستعماري، إذ تشير إحدى المقولات النسبية التي يتداولها طلبتنا في كل مناسبة، إلى القول ان المنظومة التربوية في الجزائر "عملا ليست من أعمال التحضير" الفرنسي.

وإنما تاريخها طويل يمتد إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي على غرار تلك الأطروحات القائلة بوجود مؤسسات سياسية ما قبل كولونيالية ذات مشروعية دينية

ضمن الإمبراطورية والخلافة الإسلامية*. (الرياشي.س، 416: 1996)، حيث يحاول هؤلاء إبراز العمق المجتمعي والشخصية الدولية للجزائر قبل الاستعمار في إطار ردهم على دعاوى التاريخ الاستعماري.

ومهما يكن من شأن الأطروحات المدافعة عن تاريخ الجزائر وعن وجود بني مجتمعية وعلاقات إنتاج اقتصادية ومؤسسات تربوية مزدهرة، فإنها أطروحات محقة كل الحق في دفاعها، غير أنه يجب عليها من باب الموضوعية في دفاعها، غير أنه يجب عليها من باب الموضوعية الصدق والتريث، والاعتراف بوجود تأخر تاريخي وتخلف ما قبل كولونيالي (الرياشي. س وآخرون، 417: 1996).

وبصفة عامة فان ذلك ليس هدفنا في هذه الورقة، كما أننا اليوم لسنا بحاجة إلى شحن الماضي بهالة من القداسة، توهمنا باننا النموذج والمركز، ونحن بعيدون كل البعد عن ذلك: إنما ما يهمنا في هذا النقاش هو النظام المدرسي وخلفياته الايديولوجية وأطره المرجعية والتي تعود إلى ما قبل المرحلة الكولونيالية فهل فعلا ملكت الجزائر مؤسسات تربوية مزدهرة، ونظاما تعليما متطورا حافظت على وجوده إلى غاية الاستقلال؟

على الرغم من نبل وظيفة المؤسسات التربوية وانخراطها في مشروع تصفية الاستعمار، فإنه يجب التأكيد على همجية التحطيم والتهديم المنسق للاستعمار الفرنسي، وطبيعته الاستيطانية العنيفة التي عمدت إلى القضاء على كل رموز الثقافة الجزائرية من تعليم ودين ولغة وهوية، وقطعها على كل نسخ حيوي، رغم أن هذه المؤسسات كانت تعاني من تأخر ملحوظ وتخلف واضح، على الأقل بالنسبة لحواضر العلم في العالم العربي والإسلامي، فضلا على هذه المؤسسات التربوية كانت تتميز بالبساطة من حيث إمكانياتها المادية وبالنسبة ضيقة لمحتوياتها فإنها اقتصرت في معظمها على مجالات معرفية ضيقة، لم تكن تتعدى في محتوياتها التعليم الديني العتيق، فضلا على كونها أحادية اللغة غير أن الحركة الوطنية في

*-نحن بعيدون في هذا الطرح عن الأنثروبولوجيا الاستعمارية، أنظر الأمة والمجتمع لمصطفى الأشرف.

ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي تمكنت بفضل جهود نخبها المشتركة، من إبداع وخلق تجديد ثقافي، وسياسي أهم ما ميزه تبني إسلاما تجديدا إحيائيا مضادا للاستعمار من جهة، والاسلام الطرقي، المتواطئ مع الاستعمار من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن نخب الحركة الوطنية التي أسست لهذا التجديد ليست عبارة عن مجموعة متجانسة من حيث التوجهات الايديولوجية، بل كانت لها أفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر، وبصفة عامة يمكن تقسيمها من حيث مرجعيتها على توجهين رئيسيين:

يتمثل الأول في: نخبة مفرنسة، تكونت في المدارس الفرنسية غير أنها ذات منزع وطني تكرس مع الدعوة إلى الاستقلال عبر الكفاح المسلح.

أما التوجه الثاني: فقد تمثل في النخبة المعربة ذات الانتماء الباديسي الذي تأثر بالنهضة في المشرق، هذه النخبة التي ركزت جهودها على نشر الوعي والإصلاح، والتعليم في بداية الأمر، وبعد ذلك التحقت بجبهة التحرير وأيدت الثورة.

وقد اقتصر تقسيمنا لنخب الحركة الوطنية إلى هذين التوجهين، نظرا لتأثيرهما بعد الاستقلال على توجهات وسيرورة النظام التعليمي، كما ان هذا التقسيم لا يعني عدم وجود نخب أخرى كالعلماء الطرقيين الذين رفض ابن باديس انضمامهم الى جمعية العلماء المسلمين، والذين أسسوا فيما بعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الطرقيين، إضافة إلى وجود نخبة أخرى تكونت في المدرسة الفرنسية بغرض من الاستعمار الفرنسي لتكون وسيطا بين الدولة الكولونيالية والأهالي، غير أن هاتين النخبتين ليس لهما تأثير يذكر على مجريات الأحداث بعد الاستقلال.

لقد أشرنا إلى هذه الأفكار في سياق ما يقتضيه البحث من تدرج محاولة منا لتسهيل فهم الإشكالات الكبرى التي اعترضت سيرورة النظام المدرسي بعد الاستقلال كمشكل اللغة مثلا.

فضلا عن هذا التدرج سنلجأ في هذا البحث إلى مستويين من المناقشة الأول يتمثل في الهداف التربوية التي سطرت للنظام التعليمي بعد الاستقلال، والثاني يتمثل في مدى تطابق هذه الأهداف مع ايديولوجيات الدولة الوطنية بالنظر لما تم تحقيقه في الواقع.

لقد ورثت الجزائر نظاما تعليميا فرنسيا محضا، والذي كان مسخرا قبل الاستقلال لخدمة الايديولوجيا الكولونيالية وهو الأمر الذي لا يتماشى وتوجهات الدولة الوطنية الناشئة حديثا، لذلك لم يكن من الضروري المحافظة على المناهج التربوية الموروثة عن الاحتلال سواء من حيث البرامج، أو من حيث المحتويات وطرق التدريس.

كما لم يكن من السهل أن تخترع البلاد منظومة تربوية جديدة بمجرد الحصول على الاستقلال أي في ظرف ثلاثة أشهر منذ جويلية 1962 إلى غاية شهر أكتوبر من السنة نفسها، بل عاشت مرحلة انتقالية معقدة حاملة الكثير من أصداء الماضي ورواسبه، كما كانت تعكس بواسطة التعديلات المتلاحقة والاصلاحات السريع، الارتجالية وعدم الاستقرار السياسي وعدم الالتزام بالتوجهات الايديولوجي المسطرة، قد كان التناقض الذي طبع صيغة هذه الأهداف:

بين ما أقر نظريا وما تم تحقيقه على أرض الواقع سمة هذه الإصلاحات التي ألحقت بالمنظومة الموروثة إذ شرع في تخطيط استراتيجية شاملة، شديدة الالتصاق بالاختبارات السياسية الكبرى للموطن، إذ أن الأمر يتعلق بجميع مكونات الثقافة الوطنية بداء بلغة هذه الثقافة، عبر إصلاح برامج التعليم بهدف جزأرته، عبر تعديل وتغيير المحتويات المدرسية الفرنسية، والتي كانت تخدم ايديولوجية الدولة الكولونالية، كالسياسة والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد في هذا السياق يقول الأستاذ صالح فيلالي نقلا عن الكاتب الفرنسي Bruno Etiene "أنه من أجل نشر ايديولوجيته استعمل النظام مجموعة من وسائل نقل الايديولوجيا بما في ذلك الدين

والمدرسة، بالإضافة إلى استعماله وسائل الإعلام والنقابة وحتى الأسرة. (الرياشي.س، وآخرون، 409: 1996).

وبصفة عامة فإنه يمكن تلخيص أهداف النظام التربوي بعد الاستقلال باعتبارها جزء من مشروع تحديثي تنموي، تأسس على ثلاث ثورات زراعية، صناعية، ثقافية، (غرانغيوم.ج، 195: 2009)، هذه الثورة الأخيرة والمتمثلة في الثورة الثقافية ضمت ثلاث نماذج أولها ثقافة وطنية، والنموذج الثاني تمثل في ثقافة ثورية، والثالث والأخير، هو نموذج الثقافة العلمية، كما ورد في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني وقد مثلت هذه الثورات الثقافية الثلاث ما يسمى ب "الثوابت الوطنية".

الثوابت الوطنية:

يعتبر الاستعمار الفرنسي الوجه الأسود المظلم للحضارة الغربية من حيث استراتيجيته الممنهجة التي أدت إلى تفقير وتجهيل الشعوب المستعمرة، والتي تعتبر الجزائر واحدة من هذه الشعوب التي عانت وتضررت رموزها الثقافية، وحرم شعبها من التعليم لذلك شكل التعليم أحد أهم دعائم وأسس مشروعها التحديثي، حيث ساد الاعتقاد غداة الاستقلال بأن استرجاع المقومات الحضارية، وعناصر الثقافة الوطنية هو التزام وطني بالدرجة الأولى، وهو قبل ذلك جزء من مشروع استكمال الثورة التحريرية لإنهاء التبعية للاستعمار، وشكل من أشكال التحرر الثقافي.

وبأن نشوة الاستقلال لن تكتمل إلا بإزالة الطابع الاستعماري عن مؤسسات الدولة الجزائرية، والمؤسسة التعليمية واحدة من أبرز هذه المؤسسات التي بإمكانها التعبير عن سيادة الدولة وتحقيق أمنها الاقتصادي واستقرارها السياسي بعد تنميتها الوطن اجتماعيا وثقافيا بطبيعة الحال، لذلك أكدت جميع الوثائق الأساسية ممثلة في ميثاق طرابلس1964 دستور 76-86-89، حسب التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في كل مرحلة من مراحل صدورها، على أهمية الثقافة والتعليم في ثورة التشييد والبناء.

ولقد انطلق هذا التأكيد من أول وثيقة صدرت بعد الاستقلال، وهي وثيقة طرابلس سنة 1964، وأهم ما جاء فيها: إن ضرورة خلق فكر اجتماعي وسياسي يبين أهمية خلق فكر جديد للثقافة، وعليه فان الثقافة الجزائرية ستكون وطنية، ثورية، وعلمية" برنامج طرابلس 40- 1964، فهذه العبارات كما أشرنا سابقا تؤكد على دور الثقافة في إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية، بماضيها وحاضرها بمكتسباته المتمثلة في الحفاظ على الاستقلال، ودعم استمراره والعمل على دمج معالمه للمساهمة في تنمية الروح الوطنية.

وفي هذا السياق اعتبرت اللغة العربية أهم أدوات استرجاع الثقافة الوطنية، لذلك تبوأت الصدارة في مواثيق ودساتير الجزائر، فقد جاء في دستور 1963 في مادته الخامسة، ما يؤكد على أهمية اللغة العربية:" اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة". غير أنه رغم تبوء اللغة العربية هذه المكانة على مستوى النصوص، ورغم أنها شكلت أهم الأهداف الكبرى للسياسة التربوية في جميع مراحل التعليم حيث امتدت إلى بعض فروع التعليم العالي في الجامعة كالعلوم الانسانية والاجتماعية.

غير ان هذه المكانة التي حازت عليها اللغة العربية تعرضت لهزات عنيفة، وضربات قوية جعلت في النهاية مشروع التعريب مشوها، وأعرجا حيث شكلت مسألة اللغة بين النخب المتعلمة والمنقسمة إلى نخب فرنكوفونية ناطقة بالفرنسية، وأخرى معربة، شكلت بؤرة للصراع والانقسام الايديولوجي، الذي أخذ بعد خطيرا فيما بعد، باعتبارها أي، اللغة إحدى وسائل نقل الايديولوجيا فاللغة حمالة للآثار النوعية لثقافة ما" (غرانغيوم.ج، 196: 2011) ورغم ان مشروع التعريب تم إقراره سنة 1962، غير أنه لم يدخل حيز التطبيق إلا في سنوات 1980- 1970، كما ان تعريب الادارة الذي تقرر سنة 1968 تم بشكل بطيء جدا، فإلى غاية اليوم مازالت العديد من الإدارات التابعة للاقتصاد والصحة والتعليم العالي تحرر المراسلات والأمريات باللغة الفرنسية.

وفي هذا السياق يجب الإشارة إل ملاحظة مهمة قد تعتبر مفارقة في ايديولوجية النظام السياسي في الجزائر والمتمثلة في كون مشروع التعريب قد تم الاشراف عليه من طرف خبراء فرنسيين، (الرياشي. س، 412: 1996) وهو الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من التعليم المزدوج إلى غاية 1980، أين توقف استعمال الفرنسية في الأطوار الأولى للتعليم، ثم تكرست بشكل مكثف في الفروع العلمية والتقنية والطبية في الجامعة فيما بعد.

وقد نجم عن هذا الوضع تمايز اجتماعي خطير، انطلق من نوع التعليم والتكوين واستمر مع تقسيم العمل وانتهى إلى تباين على مستوى الوظائف والأجور على أساس لغوي، ونتيجة لهذا الصراع الثقافي والايديولوجي فقد تحولت الفئة المفرنسة إلى مواطنين من الدرجة الأولى أما المعربين فقد تحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية (الرياشي.س، 411-1996)،

وهو نموذج يذكرنا بمثيله الذي كان سائدا في فترة من فترات النظام الكولونيالي فعلى الرغم من الشرعية التي أعطيت لنظام التعريب، فقد ساد نوع من العنصرية اتجاه حملة الشهادات بالعربية، تماما كما فعل الاستعمار الفرنسي، يقول أحد الباحثين: "إن هذا الصراع قد ساهم في خلقه النظام نفسه ، حتى لا يسمح بوحدة ثقافية متضامنة في المجتمع (الرياشي .س.411- 1996) على غرار "سياسة قرق تسد" ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجية إحدى الوجوه الخفية للنظام التعليمي للمحافظة على استمرارية النظام السياسي عبر إعطاء الأسبقية للسياسي على حساب التربوي (غريب.ع، 61- 62: 2000).

بصفة عامة تعتبر هذه الإشارات بخصوص مكانة اللغة العربية ومشروع التعريب، مجرد إحالات توضح فشل أحد أهم الأهداف التربوية التي أقرتها ايديولوجية الدولة الوطنية في الجزائر.

ولتوضيح ذلك أكثر سنورد بعض النقاط باختصار:

– كان التعريب يمثل أحد أهم أهداف الثورة الثقافية غير أنه اصطدم بالواقع حيث عجز عن زحزحة اللغة الفرنسية التي انتشرت في الأجهزة العليا للدولة، ونجم عنها انقسام اجتماعي خطير –أنظر اللغة والسلطة في المجتمع لجلبير غرانغيوم.

– الوظيفة التي كانت تؤديها اللغة الفرنسية غير منفصلة عن وظيفتها الأيديولوجية (جغلول. ع، 238: 1983).

– التناقض بين اختيارات البلد الأساسية وبين التمسك باللغة الفرنسية في التعلم والاقتصاد والإدارة، فإعادة نسخ البرامج الفرنسية يعتبر تضليلا لغويا وايديولوجيا، بالنسبة للاختيارات السياسية والأهداف التربوية المتواصلة (جغلول، 239: 1983).

– فضلا على ان العملية حسب الأستاذ عبد القادر جغلول كانت عبارة عن اندماج ثقافي بالتواطؤ حيث لم يحصل أي تغيير جذري لهذا الوضع، ورغم ذلك فقد انتشر التعلم بشكل مكثف بلغة الأرقام.

– بغض النظر عن الجانب النوعي، فقد تكونت نماذج جديدة من القيم الاجتماعية والايديولوجية وتغيرت البنى الاجتماعية والاقتصادية، غير ان الذي لم يتغير في هذا النسق هو مكانة اللغة العربية.

– هذه بعض أساسيات مشروع التعريب وإن استثنينا عدة تفاصيل في الموضوع، إنما سنشير إليها في المقاييس المرافقة في هذا المستوى من التكوين كمشكلات التربية، أو تاريخ التربية والتعليم في الجزائر.

ديمقراطية التعليم والجزأرة ومبدأ المجانية:

ولأجل التأكيد على الالتزام الوطني، فيما يخص تعزيز الثقافة الوطنية والتأكيد على أهميتها، كان لزاما على الدولة الوطنية أن تدعم هدف التعريب، بهدف آخر تمثل في ديمقراطية التعلم، حتى تتمكن من تسريع وتيرة التعريب وانتشار التعليم في محاولة منها لإزالة الطابع الاستعماري عن المدرسة الجزائرية بسرعة من أجل تعميق الوعي الثوري والتحريري في تلك الفترة، في هذا السياق يقول الرئيس هواري

بومدين في إحدى خطبه:" يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية، وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا". (الرياشي.س، 407: 1996).

في إشارة منه إلى أن الاستقلال السياسي غير كاف وحده بل يجب أن يدعم بالاستقلال الثقافي المتمثل في رفض التبعية ولذلك نصت النصوص الرسمية على ضرورة جزأرة المدرسة الجزائرية، يجب أن يكون التعليم جزائريا في برامجه وتوجهاته، وذلك بالعودة إلى المصادر الأساسية للتراث الشعبي، وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمحيط الاجتماعي الوطني"، (الميثاق الوطني، ج، 250: 1976)

في هذا السياق تتحدث الاحصائيات الرسمية بلغة الأرقام على إنجاز عظيم فيما يتعلق بالانتشار السريع للتعليم، حيث بلغ عدد المتمدرسين سنة 1978 نحو ثلاث ملايين متمدرس، 3.900.000 وهي نسبة تعبر عن نجاح الهدف الذي سطر غداة الاستقلال، وعن الالتزام الايديولوجي للدولة الوطنية.

اما بالنسبة لمجانية التعليم فقد حرصت الجزائر نظرا للظروف الاجتماعية المزرية من جهة، ونظرا لأنها كانت إحدى بلدان العالم الثالث التي تبنت فلسفتها السياسية على الماركسية، كالصين وكوريا الشمالية وفيتنام، إضافة إلى بعض الدول العربية التي تبنت الايديولوجية الاشتراكية، كالعراق وسوريا، لذلك كانت بعض المبادئ التي اعلنت عنها الدولة الوطنية مستوحاة أو تعبر عن التوجه الاشتراكي، كمجانية التعليم والعدالة الاجتماعية وحرية التعليم، التي تعتبر من الركائز الأساسية للتحول وحرية التعليم، التي تعتبر من الركائز الأساسية للتحول الثقافي". (الميثاق الوطني 1976).

فلكل مواطن الحق في التعليم كما ان هذا التعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة للالتحاق بالمدرسة الأساسية كما نصت هذه الأكر المرجعية كذلك، على ضمان الدولة للمساواة في التعليم وتنظيمه، والسهر على أن تكون أبوابه مفتوحة بالتساوي امام جميع المواطنين دون أي ميز.

لعل القارئ لهذه الأهداف التي سطرتها التوجهات الايديولوجية للبلد، والتي شكلت الثوابت الوطنية إطارها المرجعي، إضافة إلى الاختيار السياسي الاشتراكي والتي كانت غاياتها الكبرى ترمي إلى خلق وعي وطني ثوري قادر على تجاوز الأزمة الثقافية، التي كانت موضوعية في أحابين كثيرة: ومصطنعة في أحيان اخرى تحت مبرر الأسبقية للقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية فهذه الأهداف التي تمثلت فيما يلي:

- **التعريب:** والذي اقتضى إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية.
- **الجزأرة:** والتي التزمت بالإلغاء التدريجي للتعاون وضرورة إعادة النظر في البرامج حسب المشاكل والأهداف الوطنية من جهة أخرى.
- **الدمقرطة:** والتي تلتزم بالتعليم المكثف والسريع للأطفال، إضافة إلى تحويل المضمون الايديولوجي للبرامج ومناهج التعليم.
- **تطور التعليم العلمي والتقني،** الذي يلتزم بضرورة نشر ثقافة عقلانية وحديثة للتلاميذ، والتحكم بصورة فعلية في اللغة الفرنسية، من حيث أنها لغة ناقلة للعلوم والتقنية من جهة أخرى، (جغلول، 635: 1983).

لا شك أن الاعلان عن هذه الأهداف من طرف الدولة يعتبر التزاما نبيلا، لا ينكره إلا جاحد أو جاهل، أما مسالة إخفاقها او نجاحها، أو مدى تطابقها، مع ايديولوجية النظام فان ذلك يعزي إلى ضرورات المرحلة الانتقالية وصعوبتها، اذ شكلت احدى التحديات الداخلية الكبرى.

فضلا عن التحديات والضغوطات الخارجية، فعلى المستوى الداخلي تمثلت أسباب الفضل في استمرارية الصراع الثقافي والايديولوجي، والذي شكل ويشكل إلى غاية اليوم استمرارية للصراع، الذي كان سائدا أثناء العهد الاستعماري، وهو الأمر الذي جعل تلك الأهداف المعلن عنها تتسم بالتناقض مع التوجهات الايديولوجية للدولة، وبالتالي فإن فشل النظام التربوي قد فشل كذلك في تكوين وحدة ثقافية متماسكة تحقق ذلك التطابق المنشود بين النظري والواقعي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ملاحظة أساسية تشير في جزئها الأول إلى أن هذه الأهداف قد طرأت عليها عدة تغييرات تبعا للإصلاحات التي مست النظام التربوي في الآونة الخيرة.

أما الجزء الثاني من تلك الملاحظة، فانه يتعلق بوظيفة المدرسة والاتجاه الذي يجب دعمه، بتكوين نوع معين الانسان الفاعل، او الانسان النافذ، إلى متى تتجه مدرستنا إلى التفكير في النوع بدلا من الكم؟ لأن التضخم الذي طغى على نظام التعليم ادى إلى خلق مشكلة عدم التكافؤ بين نمو النظام التعليمي ونظيره الاجتماعي: من حيث احتياجات البلاد في عملية التنمية بحيث لم يتمكن رغم كل تلك الجهود في تأمين كفاية الدولة بالنسبة للاقتصاد والصناعة.

حيث أشارت دواعي ومبررات الاصلاحات الأخيرة سنة 2003 إلى هذه الاختلالات والنقائص التي أثرت على نوعية التعليم وعلى سير التنظيم، لذلك تم تغيير أو تعديل التوجهات السابقة، بما يتطابق والتحديات الداخلية والخارجية للنظام، التربوي والاختيارات الكبرى للبلد، إذ أكد مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003 الصادر عن وزارة التربية الوطنية والذي أقره مجلس الوزراء في أفريل 2002.

من جملة ما أكد عليه هذا المخطط هو دعوة المدرسة إلى التركيز على مهامها الطبيعية، المتمثلة في التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل، غذ يتعلق الأمر بتحضير المنظومة التربوية لمواجهة تحديات العصرنة واستكمال ديمقراطية التعليم، وبلوغ النوعية ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا (مخطط العمل، 03: 2003).

ويظهر من خلال هذه الأفكار اهتمام النظام السياسي بالتجاوب مع المسائل الراهنة، كما يؤكد في فقرة أخرى الالتفات لتزايد الطلب الاجتماعي على التربية، حيث يعلن عن التكفل بالمتطلبات الجديدة التي أفرزتها التغيرات المؤسساتية

والاقتصادية والاجتماعية... التي حدثت في السنوات الأخيرة". (مخطط العمل، 03: 2003).

ففي السنوات الأخيرة في نهاية الثمانينات عاشت الجزائر أزمة اجتماعية حقيقية، على جميع الصعد، اقتصاديا: واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

فعلى المستوى الاقتصادي تمثلت تلك الأزمة في انهيار سعر البترول في بداية الثمانينات ونجم عنها انخفاض في مستويات المعيشة وغلاء الأسعار، وارتفاع نسبة الفقر نتيجة تخلي الدولة وانسحابها جزئيا من الرعاية الاجتماعية، وبالنسبة للمجال الثقافي، فإن الدولة قد عجزت عن ايجاد حلول مرضية للصراع الثقافي حول مشكلا التعريب فضلا عن ظهور مطلب الأمازيغية بإيعاز من أطراف داخلية وخارجية الأمر الذي دفع الدولة إلى إعادة بلورة هويتها الوطنية. (الرياشي.س، 12: 1996) بغرض ايجاد حل توافقي حول هذا المطلب.

ولم يتوقف شرخ الأزمنة عند هذا الحد إذ تم استثمار ذلك الصراع الايديولوجي بين التعريب والفرنسة إلى المطالبة بأسلمة المجتمع وعليه ظهور حركة اسلامية اعتبرت نفسها ممثلا للهوية والمطالبة بإقصاء الأطراف الأخرى المعادية للمشروع الاسلامي.

فانطلاقا من أحداث أكتوبر 88 إلى اتجاه الصراع إلى العنف المسلح في بداية التسعينات، كانت المدرسة الجزائرية في خضم هذه الأحداث ماثلة في قفص الاهتمام لأنها لم تستطع التحكم في مجريات الأحداث، ولم تستطيع مواكبة تطور مرجعيات القرار:، ولم تتمكن من السيطرة على التناقضات المختلفة بصفة عامة:، فضلا عن قصورها عن بلورة وعي وطني ديمقراطي، وتنمية روح المشاركة والتضامن والتسامح والحوار، وجراء هذه الأحداث المختلفة اتجهت المنظومة التربوية التي أقرت بموجب اصلاح 2003 إلى تكوين وتحضير المتمدرسين على ممارسة الديمقراطية وتعلم ثقافة ممارسة المواطنة.

أسس بناء المواطنة بالنسبة للمدرسة الجزائرية:

لقد جاء في ديباجة مخطط العمل لإصلاح لتنفيذ اصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003 ما يلي: بات من الضروري على المدرسة تلقين التلاميذ الثقافة الديمقراطية: وروح التسامح والحوار، أي باختصار تحضيرهم للممارسة المواطنة". لقد أدركت الدولة أهمية الأحداث التي مر بها المجتمع لأزيد من عقد من الزمن، وفي محاولة منها لربطها بالخيارات الكبرى للبلاد، منذ الاستقلال كررت تأكيدها في أحد محاورها، على أن المنظومة التربوية تستمد أسسها من المبادئ التي تتكون منها الأمة الجزائرية لتكون متجذرة في امتداداها الجغرافية والتاريخية، والانسانية والحضارية". مما يشكل استمرارية لبلورة الشعور بالوعي الوطني وترقية قيم الالتزام بمبادئ الشخصية الوطنية.

وباعتبار ان ثقافة المواطنة هي جزء من الثقافة السياسية للمجتمع فان هذه الأخيرة تجد مصادرها في الميراث التاريخي للمجتمع وفي الاوضاع السياسية والايديولوجية السائدة، كما تحتوي على مجموعة من القيم، تتمثل في: الديمقراطية، المواطنة، والمشاركة السياسية فمن اهم وظائفها، انها تزويد الأفراد بالمفاهيم، والمعايير التي تساعدهم على تنمية الشخصية والهوية القومية، وتغرس فيهم صفات الانتماء والولاء القومي، (سكران، 45: 2001) حيث ورد في الإطار المرجعي العام للنظام التربوي المتعلق بإصلاح 2003 ما يلي "كما يجب عليها ترقية القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية، كحبكة تاريخية للتطور الديمغرافي والثقافي والديني، والسياسي لمجتمعنا". فغذا ما تمكن النظام التربوي من تحقيق هذا الرهان، فإنه يستحق بذلك إنجاز تاريخيا لأنه يستعمل على تضييق الفجوة بين الثقافة السياسية للجماهير والنخبة الحاكمة.

فهذا التكامل السياسي هو الذي تسعى المنظومة التربوية وفق مبادئ اصلاح 2003 على ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة، تعكس قيمة الحضارية بصدق، وقادر على فهم العالم الذي يحيط به، وباستطاعته التفتح على العالم"، وبناء على هذا المبدأ فان مفهوم المواطنة سيصبح عبارة عن علاقة

اجتماعية بين الأشخاص وبين المجتمع السياسي المتمثل في الدولة، فعبارة تكوين مواطن مزود بمعالم، ومرجعيات وطنية أكيدة، بصدق..."لا تدل إلا على الولاء والانتماء الذي يعترف به الطرف الأول للثاني، فإذا نفذ هذا الولاء فإن النتائج ستكون وخيمة على الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية خاصة وأن للجزائر تجربة قاسية في هذا الشأن تجسدت بصورة خاصة في حقبة الصراع الدموي في بداية التسعينات ولأن الدولة الجزائرية.

أدركت ووعت جيدا صعوبة الظروف التي مرت بها في الآونة الأخيرة فلعلّ الاصلاحات الآنفة الذكر سنة 2003 قد أخذت بعين الاعتبار منذ السنوات الأولى الأعراف والقيم الاجتماعية في شكل معرفة موجهة ومسكونة بالإيديولوجيات السائدة من أجل تكوين مواطن وفق النموذج الاجتماعي والسياسي بحيث يستطيع التفاعل ايجابيا مع الأحداث الطارئة، وهذا النوع من التكوين هو ما يعبر عنه بالوظيفة السياسية. لذلك جاءت محتويات الكتب المدرسية خاصة في مادة التربية المدنية السنة الثالثة للطور الابتدائي، مشحونة ومعبرة عن هذه الوظيفة السياسية للمدرسة الجزائرية فمثلا تبدأ الدروس بترسانة من المفاهيم التي تنتمي إلى الثقافة السياسية، ففي الصفحة رقم 06 نقرأ العنوان التالي:

المجال المفاهيمي: الهوية والمواطنة

الوحدة1: وطني الجزائر

الوحدة 2: وثائق الهوية الشخصية

الوحدة 3: الأعياد الدينية والوطنية. (مقرر التربية المدنية، 06:2003)، فيما يتعلق المجال الثاني بالحياة الجماعية والذي يضم كذلك وحدات تؤكد على:

الوحدة 1: المشاركة والتفاعل.

الوحدة 2: التضامن والاحترام.

الوحدة 3: نبذ العنف (مقرر التربية المدنية، 06:2003)، فصحيح أن هذه الأفكار عبارة عن معرفة ولكنها معرفة حبلى بكثير من الدلالات والايحاءات ومسكونة بالأيديولوجية المعبرة عن قلق المرحلة بالأمس القريب وبالراهن ومفاجآته.

وبصفة عامة فان تعديل واصلاح المنظومة التربوية السابقة سنة 2003- بالنسبة لمفهوم المواطنة قد جاء استجابة لمجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وقد أشرنا إلى البعض منها في السابقة.

أما فيما يتعلق بالتحديات الخارجية فمردها إلى رواج خطاب الديمقراطية وحقوق الانسان ثم ظهور ما يسمى بخطر الارهاب الذي تعرض له الغرب، ثم تذرع به بعد ذلك للضغط على الأنظمة التعليمية العربية التي سارعت لتغيير مناهجها التعليمية، لتحصل على صك الغفران من الغرب، والحصانة من تهمة احتضان الإرهاب، فكانت الجزائر إحدى هذه الدول العربية التي عانت من تهديد الداخل والخارج، وبذلك أذعنت للاستجابة عبر اصلاح منظومتها التربوية، فهل بإمكان هذه التعديلات أن تعبر عن هذه الوظيفة السياسية الجديدة المنوطة بالمدرسة الجزائرية؟

وهل بإمكان هذه المواطنة ان تكون فعالة وأن تكون صمام الأمان بالنسبة للنظام السياسي الجزائري وقيمه؟ وهل بإمكان هذه الاصلاحات أن تتمكن من رفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي، وجعله أكثر استجابة لمقتضيات تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا؟

بصفة عامة فإننا لن نتسرع في الإجابة على هذه الأسلة لأن عمر الاصلاح ما زال قصيرا، لقد تجاوز عقده الأول منذ سنة فقط، وهي غير كافية لإصدار حكم ما.

وباختصار فإن الأهداف السياسية لإصلاح 2003 تمحورت حول:

- إعطاء البعد الوطني للمدرسة مع التأكيد على خصائص الهوية الوطنية.
- توضيح صفات المواطن المستهدف تكوينه باعتباره الغاية والأداة.

- تكوين مواطن متشبع بروح النظام السياسي السائد. وحامل لقيم وطنية وعلمية وعقائدية، وأخلاقية صالح لأمته ولنفسه قادر على التفاعل الحضاري، ومواجهة التحديات المختلفة.

الانتماء الإقليمي والجهوي والعالمي للمدرسة الجزائرية:

لقد حققت المدرسة الجزائرية مكتسبات مهمة منذ الاستقلال حيث عكست جهود الدولة الجزائرية عبر مراحل إصلاحها المختلفة، والتي كانت تتأسس في كل مرة انطلاقا وبناء على الثوابت الوطنية التي شكلت عامل دفع إيجابي في تنمية الوعي الوطني الثوري لمواصلة البناء، رغم النقص الذي اعترى هذا المشروع، غير أنه وبكل موضوعية فغن ما حققتهن الجزائر بلغة الأرقام كان باهرا في ذلك الوقت.

غير أن الجهود التي بذلت في هذا المضمار، كانت في معظمها تميل إلى الكم على حساب الكيف أو النوع، لذلك كان من الضروري على المنظومة التربوية بما أنها استمدت مبادئها من تاريخ ثورتها المجيد، فإنه كان لزاما عليها أن تنخرط في استشراق المستقبل وفق ميكانيزمات جديدة تستطيع بها التكيف مع جميع التغيرات الحياتية والإيديولوجية والسياسية والتقنية والمادية، في هذا السياق يؤكد مخطط 2003 ما يلي:" يجب أن ترفع تحديات خارجية تتمثل في عولمة الاقتصاد وما سيترتب عليها من متطلبات التأهيل بمستوى عال أكثر فأكثر...".

فما يمكن وملاحظته على هذه الأفكار أنها تظهر لأول مرة في النصوص التشريعية لإصلاح المدرسة فعبارات مثل عولمة الاقتصاد، والتأهيل، والمستوى العال كلها تحيل إلى ضرورة الالتفات إلى الفعالية والجودة وهي سمة المدارس الحديثة.

ثم يواصل المخطط التزامه عبر إصلاح 2003، بدعوة المدرسة الجزائرية إلى مواكبة شروط الحداثة العالمية حيث يؤكد على ما يلي:"... وفي مجتمع الإعلام

والاتصال الذي سيعدل طرق التعليم وأخيرا في الحضارة العلمية والتقنية، التي تساعد على بروز شكل جديد للمجتمع، مجتمع المعرفة والتكنلوجيا".

فهذه المجتمعات المفتوحة على احتمالات متعددة وتخوفات غير مألوفة، فمثلا مجتمع الإعلام، مجتمع الحضارة العلمية والتقنية، مجتمع المعرفة التكنولوجيا، فجميع هذه المجتمعات تنتمي إلى التطور، والتقدم لذلك على المدرسة الجزائرية عندما تريد الولوج إلى هذه المجتمعات، عليها أن تقوم بصياغة رؤى جديدة، تجعل المتكون قادرا على المواجهة التي تستجيب وتتفاعل إيجابا مع تزايد ضغوط التكتلات الإقليمية والجهوية والعالمية، والتي أخذت في الآونة الأخيرة تولي اهتماما بالغا للتعليم، نظرا لتزايد الطلب على اليد العاملة المؤهلة، فهذا التأهيل لا يعتمد على لغة واحدة، وإنما حسب ما ورد في المخطط: اختيار التفتح على اللغات الأجنبية، بهدف الوصول مباشرة إلى المعارف العالمية، وتفضيل التفتح على ثقافات أخرى...".

فالوصول إلى المعارف العالمية يستلزم على المتكون إنشاء علاقة وظيفية ديناميكية عبر اللغة ناقلة الخبرة والمعرفة والتقنية.

وبالنسبة لانتماء المدرسة الجزائرية في السابق إلى هذه التكتلات كان انتماء شعور عاطفيا حيث دعت المدرسة زبائنها من خلال المحتويات إلى التضامن مثلا مع القضايا العادلة، أو تأييد التحالفات الإقليمية مع الدول الصديقة والشقيقة، مثلا كاتحاد المغرب العربي الكبير أو الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أو منظمة عدم الانحياز أو غير ذلك.

غير أن متطلبات الوضع الراهن شجبت الحاجة إلى الانتماء بصفة مجانية بل أصبح الانتماء إلى هذه التكتلات باهض الثمن، إنه الأثر الذي يمكن أن يحدثه التعليم على المستوى الإقليمي المتميز بالتغير والتجدد المستمر. لذلك فمخرجات العملية التعليمية وحدها هي التي تحدد تلك العلاقات، وباختصار فان ذلك يعني

البحث في مسألة الموافقة بين المستوى التعليمي، ومتطلبات سوق العمل ومدى تحقيق ذلك لتنمية رائدة إقليميا وجهويا وعالميا.

إنها دعوة وتحد في نفس الوقت للمدرسة الجزائرية لتدخل في نسيج جديد من العلاقات ذات الطابع العالمي أو لتقفز إلى سوق العولمة.

يتضمن إصلاح 2003 قرار العودة إلى استعمال الرموز العالمية وإدراج المصطلحات باللغتين، في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية، إضافة إلى تطوير نظام اتصال سريع وتنصيب هياكل للإنتاج البيداغوجي، وتطوير التعليم الافتراضي والبحث عن المساعدات المالية والفنية الخارجية لاسيما لدى منظمة اليونسكو والايكو والاتحاد الأوربي إنها دعوة إلى التواصل، والانسجام والتكامل، والشفافية والانفتاح على الواقع والحياة الخارجية والعولمة، والمنافسة الدولية، ومتطلبات الاستثمار والارتكاز إلى سياسة اللامركزية لتحقيق مطلب الجودة والكفاءة العالية، فهل سيصبح بإمكان المدرسة الجزائرية رفع هذه التحديات؟

الدين الإسلامي وعلاقته بالأبعاد الثقافية الوطنية:

لقد ركزت جميع النصوص التشريعية الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية منذ الاستقلال على أهمية البعد الديني في علاقته بمكونات الثقافة الوطنية، حيث وضحت الدولة الجزائرية أنداك الأهداف العامة للثورة الثقافية بقولها:" بأسلوب بسيط جدا، الثورة الثقافية تعني الاسترجاع الكامل للشخصية الجزائرية، التي حاول الاستعمار الفرنسي محوها، عن طريق فصلها عن الحضارة العربية الإسلامية" (الرياشي. س، 408: 1996)

ولدعم هذا الانتماء وتعزيزه فإن المدرسة تعتبر أفضل الوسائل لبلورة هذا الوعي بالانتماء إذ يؤكد ميثاق 1976، ص250 ما يلي:" يجب أن يكون التعليم جزائريا في برامجه وتوجهاته، وذلك بالعودة إلى المصادر الأساسية للتراث الشعبي، وتعزيز العلاقة بين المدرسة والمحيط الاجتماعي الوطني".

وقد دأبت جميع النصوص الرسمية منذ الاستقلال إلى غاية اليوم على التأكيد على العلاقة الوطيدة بين عناصر الهوية، خاصة في بعدها الإسلامي العربي إذا ما انفكت منذ الاستقلال، تدعو إلى بناء مجتمع متكامل معتز بأصالته وقادر على تجاوز الأزمات بفضل الاسلام صمام الأمان وعاصم المجتمع من الوقوع في الكوارث.

ولقد ورد في الإطار المرجعي العام لإصلاح 2003 ما يلي:"...ترسيخ صورة الأمة الجزائرية لتكون متجذرة في امتداداتها الجغرافية، والتاريخية والإنسانية والحضارية كما يجب عليها ترقية القيم المرتبطة بالإسلام، والعروبة والأمازيغية كحبكة تاريخية للتطور الديني والسياسي لمجتمعنا".

فترسيخ الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا وحضارة والذي يجب إبراز محتواه الروحي، وإسهامه الحضاري والإنساني، وتعزيز دوره كعامل موحد للشعب الجزائري، إذ كان هدف الإصلاح الأخير هو تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة، تعكس قيمه الحضارية بصدق". إن المكونات الأساسية لهوية الأمة الجزائرية هي التي تكرس أصالتها بدون شك، ولن يتأثر ذلك إلا عبر المدرسة بمعية مؤسسات المجتمع الأخرى.

فالمنظومة التربوية لها القدرة الكافية على ترسيخ هذه العناصر، وخلق التفاعل بينها لضمان الوحدة الوطنية والمحافظة على الشخصية الجزائرية، وعندما تريد استشراق المستقبل، فإن عليها أن تعمل على إحكام التلاحم العضوي بين هذه القيم الأصيلة، وتطلع الأمة إلى التقدم والحداثة.

قائمة المراجع:

1- ميثاق طرابلس 1964.
2- ميثاق 1976.
3- جغلول عبد القادر، ترجمة فيصل عباس وآخرون: 1983. تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ط3- دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية.
4- سليمان الرياشي وآخرون: 1996- الأزمة الجزائرية الخلفيات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
5- غرانغيو مجلبير: 2011- اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، إفريقيا الشرق ط1.
6- غريب عبد الكريم 2000: سوسيولوجيا التربية، افريقيا للنّشر، الدار البيضاء، المغرب.
7- وزارة التربية الوطنية: 2003-الجديد في التربية المدنية للسنة الثالثة من التعليم الابتدائي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.